مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وآليات حراكها في الوطن العربي
اسم الكاتب: أ.م.د. ثامر كامل محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/137
تاريخ الاسترداد: 2025/05/25 04:07 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وآليات حراكها في الوطن العربي

أ.م.د ثامر كامل محمد(*)

تمهيد

لقد تزايد استخدام اصطلاح العولمة في الأدبيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والإعلامية المعاصرة تعبيراً عن عمليات التغيير الحاصلة في مفاصل الحياة اليومية للمجتمع، فضلاً عن كونه يمثل عملية مستمرة يمكن رصدها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والإعلام والاتصالات. وهي تعني انضغاط الزمان والمكان في العالم وتعاظم (الوعي) بالعالم أو اشتداد الشعور به، أي الوفرة المتزايدة باستمرار في الصلات العالمية وفهمنا إياها، ويقصد بانضغاط الزمان والمكان: العمليات التي تغير صفات الزمان والمكان وتصوراتنا لها، بمعنى تسارع إيقاع أو (وتيرة) الحياة والتغلب على الحواجز والعوائق المكانية ولاسيما المرتبطة بالتاريخ. إن النقاش حول العولمة قد أصبح واسعاً في الوسط الثقافي، وقد مالَ إلى التبلور حول نزعتين رئيسيتين: فمن ناحية تستخدم العولمة للإشارة بغموض إلى الاعتماد المتبادل المتنامي بين مجتمعات العالم من خلال أبعاد عديدة ومختلفة. ومن جهة أخرى يستخدم هذا المفهوم بشيوع معنى عولمة المؤسسات والنظم والممارسات مثلما نجد في تعبير (عولمة العلم) و (عولمة رأس المال) و (عولمة المعلومات والاتصالات) وغيرها. غير أن التلاقي بين هاتين النزعتين يؤكد على رفع التبني والأنشطة أو نزعها من السياقات المحلية لكي تصبح عالمية[1]. وعلى هذا فإن العولمة أصبحت واقعاً، والطريق إليها تتلاحق فيه الأضواء المبهرة والعتمة القاتمة، وتلوح في الأفق طاقة أمل تحتاج إلى قدر هائل من العمل. والأسئلة التي تشخص هنا، هل هي (نهاية التاريخ) كما يدعي " فوكوياما " الياباني الأصل المنتشي (بالحضارة) أو (التكنولوجيا) الأمريكية ؟ أم هي مرحلة (صدام حضارات) مروعة كما يصورها "صاموئيل هنتنغتون"؟ والأول يستنتج من جديد الحتمية التاريخية التي أشار إليها "هيغل و ماركس"، ولم يكبح جماح حماسه مصير النظريتين الجدلية الهيغلية والماركسية. ويستوحي الثاني حرباً صليبية من جديد، مبشراً بصدام بين الغرب والحضارة الإسلامية والكونفوشيوسية، ويبشر بالهيمنة الغربية. أم إن الأمر لا يعدو أن يكون دورة جديدة من دورات الزمن، تتهيأ للبشرية فيها فرصة جديدة إذا لم يتخل الإنسان فيها عن إنسانيته؟ أي التبشير بعصر

(*) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- جهاز الإشراف والتقويم العلمي.

جديد تتوازن فيه النهضة التكنولوجية الهائلة والثورة المعلوماتية، مع الاعتبارات الإنسانية والقيم الأخلاقية، وتسود فيه قيم العدل والترابط الاجتماعي وتسمو فيه الفنون والآداب الراقية، عصر جديد تتلازم فيه آفاق التقدم مع روابط الانتماء والولاء للإنسان والعائلة والوطن، وتتعايش فيه امكانات العولمة مع مسؤوليات الالتزام وقيم الهوية والحضارة[2]. ولكي لا نبتعد كثيراً عن الواقع ونستغرق في التشاؤم المفرط أو التمني، نجد أن العولمة مفهوم مركب ذو أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وتقنية واعلامية، وفي إطاره يصبح البعد الجغرافي أقل تأثيراً في إقامة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واستمرارها عبر الحدود والمسافات، والعالم لاينكمش حقيقة ولكن المسافات تصبح عملياً أقل استهلاكاً للوقت، وفي سياق العولمة يكاد ينسلخ الناس والرموز والسلع من البعد الجغرافي وينتزعون في كثير من الأحيان من جذورهم الوطنية، وتفتقد كثير من الشعوب والمجتمعات الحماية التي كانت تكفلها لها حدودها. وبينما كان النقاش ولوقت قريب مضى على أشده بين من يحاولون الإجابة على سؤال: هل ندخل العولمة أو نرفضها ؟ فالحقيقة التي أصبحت ماثلة الآن هي إننا قد أصبحنافعلاً جزءاً من العولمة مما يتوجب علينا – لضمان تحقيق تنمية سياسية للمجتمع المدني في الوطن العربي بأقل قدر من التأثيرات الخارجية – إدراك المحركات الأساسية للعولمة المتمثلة في الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات، وسيادة نظرية اقتصاد السوق، وعولمة الإنتاج ورأس المال، وتغير الخريطة (الجيوسياسية) للعالم، وبروز ظاهرة الإمبريالية الثقافية، وتطور أدوار وميكانزمات وسائل الإعلام السمع بصرية، ويبقى بعد هذا وقبله سؤال جوهري كثيراً ما ينبهنا إليه بعض المفكرين العرب ألا وهو إلى أي حد سيبلغ تغلغل هذه المحركات بكمها وكيفها في العمق السوسيولوجي لوطننا العربي ؟

1- مشكلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على إشكالية معاصرة ومركبة تقوم على المحاور التالية:

أ- مدى توافر إمكانية رصد وتحليل ديناميكية العولمة من منظور ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وآليات حراكها في الوطن العربي.

ب- تدهور الدور المركزي للدولة في الوطن العربي بسبب عوامل عدم الاتساق المعرفي مابين السلوك السياسي للدولة والبيئة الدولية والداخلية والمعلومات التي تتلقاها الدولة، ونزعة التمركز الاقتصادي التي تستند إلى سيطرة الشركات المتعددة القوميات والمؤسسات الدولية والتكتلات الاقتصادية، ونزعة التشتت الاجتماعي التي أفقدت الدولة قدرتها على تحقيق التماسك الداخلي وتشتت سلطانها الداخلي[3].

ت- الأثر المتعاظم للعولمة وآلياتها في المواطَنة والدور الذي غدت تؤديه لا سيما في مجال المعلومات والاتصالات وتعميم العلوم والمعارف وعملية الإصلاح والتحديث في الوطن العربي.

ث- أثر صعود الثقافة المرئية والتدفقات الثقافية الكونية في البيئة الاجتماعية والأمنية للأنظمة السياسية العربية في إطار طروحات توسيع الحداثة من نطاق المجتمع إلى نطاق العالم، وإمكانية توظيف ذلك لصالح الشركات العابرة للقوميات ولخدمة أهداف الإمبريالية الثقافية كظاهرة عالمية في الألفية الثالثة.

ج- استناد العولمة إلى حتميات ثلاث هي الحتمية التقنية والحتمية الاجتماعية والحتمية المعلوماتية والتي لم يعد في وسع أي مجتمع ولاسيما المجتمع العربي تجاهل ديناميا تها وتأثيراتها.

ح- ضرورة إدراك تأثيرات الفضاء المعلوماتي والفجوة الرقمية في ديناميات التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتقني والحضاري وصناعة المستقبل في الوطن العربي.

2- فرضيات الدراسة وتساؤلاتها

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مركبة تقوم على ثلاثة محاور:

المحور الأول: إن ديناميكية العولمة وآليات حراكها في الوطن العربي لا يمكن تجاهلها، بل ينبغي تحليل دوافعها وأهدافها وإدراك كيفية استثمار إيجابياتها وكيفية التعامل مع سلبياتها.

المحور الثاني: إن من يمتلك تكنولوجيا المعلومات يمتلك القدرة على السباق مع الآخرين ومن لا يمتلك يجب أن يحمي نفسه إزاء تحديات الآخرين، ويسعى ليمتلك كي يدخل السباق، وبعبارة أخرى من يمتلك القدرة على اللعب يلعب ويؤثر في نتيجة المباراة أما في اتجاه تحقيق أهدافه أو تقليص قدرة الخصوم على تحقيق أهداف على حسابه، ومن لا يمتلك القدرة، أو مقومات القوة على اللعب، يكون خارج الملعب وينتظر النتائج، ولكن ليس في وسعه أن يعفي نفسه من تأثيرات الآخرين، أي أن النتائج في الغالب لا تكون في مصلحة من لا يلعب.

المحور الثالث: إن تجاهل أطروحة مجتمع المعرفة بوجه عام وتأثيرات الفضاء المعلوماتي والفجوة الرقمية بوجه خاص في الوطن العربي لم يعد خياراً ممكناً.

وفي سياق إثبات هذه الفرضيات سوف يتم توصيف وتحليل ما يمكن عدها القضايا الرئيسية التي تحتاج إلى إجابة من الناحيتين النظرية والعملية والتي يمكن أن تتمثل في ما يأتي:

أ- ماهي تأثيرات ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وصعود الثقافة المرئية والقنوات الفضائية في الوطن العربي ؟

ب- كيف يمكن استيعاب أطروحة مجتمع المعرفة ؟ وما علاقتها بالإصلاح والتحديث في الوطن العربي ؟ وهل بالامكان التحول إلى مجتمع المعرفة من غير إدراك ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال ؟

ت- كيف يمكن استثمار الفضاء المعلوماتي لصالح الوطن العربي وتقليص آثار الفجوة الرقمية عليه ؟

ث- ما الدور الذي ينبغي أن تقوم به الدول العربية لاستيعاب ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال المعاصرة في ظل واقع يتأثر بالمتغيرات الإقليمية والدولية ؟

3- منهجية الدراسة

تقوم هذه الدراسة على منهج وصفي تحليلي نظمي، تنبؤي من جهة واسترشادي من جهة أخرى. ولها مقاصد وأهدافٌ متعددة، فهي تمثلمدخلاً مركزاً ووافياً لفهم وتحليل البعد الدولي لثورة المعلومات والاتصالات، ولإدراك حقيقة أن معارك القرن الحادي والعشرين معارك إعلامية ثقافية معلوماتية يعرف نتيجتها من يعرف كيف يستخدم تكنولوجيا الإعلام وصناعة المعرفة.

4- أقسام الدراسة:

تُقَسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام، يتناول القسم الأول ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وصعود الثقافة المرئية، ويتناول القسم الثاني أطروحة مجتمع المعرفة، ويتناول القسم الثالث الفضاء المعلوماتي والفجوة الرقمية.

أولاً: ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال

يشهد العالم في ظل النظام العالمي الجديد مرحلة جديدة من التطور التكنولوجي امتزجت فيها نتائج وخلاصات من ثلاث ثورات، لتفرزمجتمعاً جديداً ، أصبحت فيه المعلومات والحصول عليها من أبرز سماته، وهذه الثورات هي: [4]

ثورة المعلومات: وتتمثل في ذلك الانفجار المعرفي الضخم وتضاعف الإنتاج الفكري في مختلف المجالات، وظهور الحاجة إلى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفقة وإتاحته للباحثين والمهتمين وصانعي القرارات في أسرع وقت وبأقل جهد عن طريق استخدام أساليب وبرامج معاصرة في تنظيم المعلومات تعتمد في الدرجة الأولى على الكومبيوتر واستخدام تقنية الاتصال لمساندة مؤسسات المعلومات.

ثورة وسائل الاتصال: وتتمثل في تكنولوجيا الاتصالات الحديثة التي بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية مروراً بالتلفزيون والنصوص المتلفزة ومن ثم الاعتماد على الأقمار الصناعية والألياف البصرية، ولا يزال أفقها غير محدد. وبمعنى آخر إنها مجموعة التقنيات أو الأدوات أو الوسائل أو

النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي أو الجمعي أو الوسطي.

ثورة الحاسبات الالكترونية: وتعني التطور غير المتناهي في إنتاج أنظمة المعلومات المختلفة وفي إدارة نظم المعلومات وشبكاتها، والواقع أن تعريف تكنولوجيا المعلومات ينطوي على معنى التزاوج بين تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية وتكنولوجيا الاتصالات، وقد توغلت تأثيرات هذه الثورة في جميع أشكال الحياة الإنسانية.

وقد قادت هذه الثورات الثلاث إلى سيادة نظم جديدة للمعلومات، بمعنى أن الفضاء الإلكتروني للمعلومات قد أصبح وسيط المستقبل في علاقات الدول، وهو وسيط يسمح بقيام مشروعات متعددة الجنسيات، وأسواق عالمية، ووسائل إعلام عبر القارات وأعالي البحار، فضلاً عن تبادل المعلومات العلمية والفنية من خلال الانترنت، أي أن الخطوة الحاسمة في تحقيق قدرات تكنولوجيا الاتصال الحديثة مرتبطة بإنشاء ما يسمى (طريق المرور الضوئي السريع)، وهو شبكة ألياف ضوئية تربط طرق المرور الخارجية السريعة بين المدن والبلدان المختلفة[5]. وهذا أدى إلى ظهور مفهوم تكنولوجيا الاتصال الذي أثر بشكل ضخم في وسائل الاتصال، وزاد تأثيراتها المجتمعية على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية. ويمكن أن يُرى هذا الاتساع الدولي للنشاطات المعلوماتية أو يفسر من حيث هو جزء من ظاهرتين مترابطتين معاً بشكل وثيق، هما ظاهرة التخطي التجاري وظاهرة التخطي المعلوماتي للحدود القومية[6].

إن تأمل ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال بأشكالها المختلفة يقتضي إدراك سماتها المعاصرة والتي يتمثل أبرزها في[7]:

1- **التفاعلية:** بمعنى أن يكون للمشاركين في عملية الاتصال تأثير على أدوار الآخرين، حيث يكون باستطاعتهم التفاعل معها أي إن المرسل يستقبل ويرسل في الوقت نفسه، وتصل الرسالة مباشرةً من منتجها إلى مستهلكها المحدد والمقصود، بيد أن أخطر ما في الأمر إن المضمون الاتصالي المتبادل لا يخضع لسيطرة الدولة ويخترق حدودها إضافة إلى إنه يعمل على إعادة تنشئة المتواصلين وفق قيم عالمية تعدو على قيم المواطنة المحلية أو القومية.

2- **اللاتزامنية:** بمعنى إمكانية إرسال الرسائل واستقبالها في وقت مناسب للفرد المستفيد ولا يتطلب من كل المشاركين أن يستفيدوا من النظام في وقت واحد. ففي نظام البريد الالكتروني –مثلاً – ترسل الرسالة من منتجها إلى مستقبلها في أي وقت دونما حاجة إلى تواجد المستقبل للرسالة. وهو الأمر الذي ييسر التعامل مع الرسائل الإعلامية والاتصالية لأنها تحرر مستقبلها من قيود الزمان والمكان.

3- **الحركية:** بمعنى إنه إذا كانت اللاتزامنية تحرر المستقبل من قيود الزمان والمكان، فإن الحركية تتولى استكمال تحرير المرسل من قيود الزمان والمكان.

4- **الكونية:** بمعنى أن البنية الجديدة لوسائل الاتصال هي بنية دولية حتى تستطيع المعلومة أن تتبع المسارات المعقدة لعقد المسالك التي يتدفق عليها رأس المال الكترونياً عبر الحدود الدولية، كذلك تتبع مسار الأحداث الدولية في أي مكان في العالم. ومن خلال هذه الكونية فإنها لاشك تؤثر على الإعلام المحلي وتقتل روح الإبداع فيه، إضافة إلى إنها تفصل المواطن عن سياقه الثقافي والاجتماعي والوطني، وإلى جانب ذلك وهَو الأهم فإنها تسعى إلى خلق تجانس عالمي من خلال الترويج لنمط حياة، فوسائل الاتصال تعمل في الغالب على عولمة العالم.

وقد أسفرت عملية الاندماج بين كل من ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال في تسعينات القرن العشرين عن ظهور ما يعرف حالياً بالاتصال المتعدد الوسائط Multi Media الذي يرتكز على تطور الحاسبات في جيلها الخامس. وتبلورت الثورة التكنولوجية في مجالي المعلومات والاتصالات من خلال بنى عالمية عملاقة تنتشر وكأنها نسيج عنكبوتي، وتتجسد فيما يعرف بالثلاثي التكنولوجي الذي يتقاسم مع مجلس إدارة اقتصاد العالم السلطة المطلقة في تسيير شؤون العولمة والتحكم في مساراتها. ويثير امتزاج هاتين الظاهرتين وتداخلهما مجموعة تساؤلات محورية، تشتمل على عدد من القضايا الأساسية أو تُرتَّب عليها بعض النتائج؛ كالسيطرة الثقافية، والنفاذ إلى المعلومات السياسية والاقتصادية وغيرها، وخلق نظام إعلامي دولي جديد، وتنظيم عمليات تدفق البيانات عبر الحدود والتحكم فيها، والعمل على تقرير سياسات الدول وتحديدها في المجالات المختلفة، وتنمية طاقات أهلية تستجيب لواقع العولمة والتدويل خارج إطار سيطرة حكوماتها، والسعي لإعادة بناء ماهو وطني (بالمعنى الثقافي والتاريخي أو بأي معانٍ أخرى) تحت مسوغات (ضرورة تجاوز النمطية)[8]. وفضلاً عن ذلك فإن ظاهرة التخطي المعلوماتي للحدود القومية أو ظاهرة الثقافة العابرة القوميات تعكس سياسة منظمة يحل فيها بدرجات متفاوتة وفي سياقات مختلفة تنظيم الشعوب في مجموعات (أفقية) محل تنظيم في مجموعات وطنية، بمعنى العمل على دفع الشعوب للترابط بالأساليب الالكترونية، تجاوزاً لروابط الجوار الجغرافي أو الثقافة الوطنية أو القومية. ويتم ذلك في إطار مايمكن وصفه بـ(البنية التحتية الكونية للمعلومات)[9]. وهذا التعميم لا يعفي معظم الدول العربية من أن تكون هدفاً للتدفق الإعلامي الحر، وعرضة لزيادة تأثيرات مايمكن تسميته " الفجوة الاتصالية " – بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب – كون تكنولوجيا الاتصال الحديثة تشكل أحد المظاهر الرئيسية للهيمنة الاتصالية على المستوى الدولي. وإزاء هذا التطور المتسارع يمكن أن نتساءل: ماهي البنية التحتية للمعلومات والاتصالات ؟ وما حجم التأثيرات المترتبة على صعود

الثقافة المرئية؟ وضمناً ما هو البعد الدولي لثورتي المعلومات والاتصالات وانعكاساتها في الوطن العربي؟

1-البنية التحتية للمعلومات والاتصالات:

لقد حملت تقنية المعلومات أنساقها المفاهيمية فأودعتها في بيئة المجتمع الجديد بعد أن الحقت السمة المعلوماتية / الرقمية بكيانه المستحدث. وقد نشب عن التداخل الحاصل بين نسيج المجتمع وشبكات المعلومات وأدواتها الرقمية بروز نسق مفاهيمي جديد تكاملت فيه خصائص كل منهما في كثير من جوانبها. وقد حدد " توفلر" معالم مجتمع الموجة الثالثة، والتي تضمنت سمة (Practopian) التي تعني تعميق الفروق الفردية، وسيادة أنماط متنوعة من عمليات الإنتاج والعمل وزيادة أهمية المهارات الفردية والقدرة على الابتكار، مع حصول عملية اندماج حميمة بين عمليات الإنتاج والاستهلاك وذوبانها في بوتقة جديدة أطلق عليها (Prosumer)اختصاراً لمزج كلمة منتج (Producer) مع كلمة مستهلك (Consumer) [10]. لقد تلاحقت أحداث التطور بسرعة مذهلة فاقت قدرة الكثيرين على المتابعة والاستيعاب فكانت صدمة المستقبل التي تحدث عنها " توفلر" من قبل، كما إن طبيعة النظام الاعتباري كانت تجري في معظمها في مجال الحقيقة الاعتبارية وفي إطار الكتروني لايمكن الإحساس به مادياً، ولذلك فإن التغيرات تسللت في الغالب إلى عقر دارنا، بل والى عقولنا ونسيج مجتمعاتنا في الوطن العربي. وقد أدركت القلة فقط حجم التغيير الخفي الذي طرأ على العالم، ولكن جوهر النظام الجديد لازال على حد تعبير " نعوم تشومسكي": لاشيء جديداً في النظام العالمي فالقواعد الأساسية لازالت كما هي قواعد القانون للضعفاء، وسطوة القوة للأقوياء ... العقلانية الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي للضعفاء وقوة الدولة وحق التدخل والسيطرة للأقوياء[11]. بيد أن توقعات " توفلر" لم تظفر بالصورة النهائية للموجة الثالثة، أو إن (موجته الثالثة) قد تم تجاوزها بموجة جديدة يطلق عليها اصطلاح الموجة المعلوماتية، لذا تعد البنية التحتية للمعلومات والاتصالات العصب الحيوي الذي ترتكز عليه هيكلية (المجتمع الرقمي). حيث تغلغلت أدوات الاتصال في المجتمعات المعاصرة في جل القطاعات، وجاءت تقنية المعلومات لكي تبسط نفوذها على جميع المعالجات التي تقوم بها على مدخلات المنظومات المجتمعية ومخرجاتها، فأضحى نسيج أدواتها معياراً على قدرة المجتمع في ديمومة البقاء ضمن الركب الحضاري الرقمي الذي يهيمن على مجتمعنا المعاصر[12].

إن أهم خاصية تميز الإيديولوجيا الحديثة للاتصال هي سيطرة المؤقت وإقصاء التاريخ أو تناسيه، والتغاضي عن سؤال سيرورة تكون الأشياء واستعمالاتها الاجتماعية. وأهم خاصية تميز مرحلة عولمة الشبكات والأنظمة حالياً، تتمثل في فكرة العولمة. إذ لايمكن لأحد أن ينكر ظاهرة

ارتباط المجتمعات بشبكات تعتمد منطق (العالمية) في عملها. فالعولمة تمثل في نهاية المطاف واقعاً ملموساً ، وفي الوقت نفسه فإنها تشكل إيديولوجيا تحولت شيئاً فشيئاً إلى ما يسميه البعض (إيديولوجيا جاهزة للاستهلاك)، ويخفي مصطلح العولمة بكل تشعباته خاصية التعقد التي تميز النظام العالمي الجديد أكثر مما يظهرها[13]. وقد اصطلح على تسمية تكنولوجيا الاندماج الذي حدث بين ظاهرتي ثورة المعلومات وثورة الاتصال، ثم ظهور الحاسب الالكتروني القادر على تخزين خلاصة ما أنتجه الفكر البشري واسترجاعها في أسرع وقت ممكن، بثورة الاتصال الخامسة والتي تعززت أيضاً في استخدام الأقمار الصناعية ونقل الأنباء والصور عبر القارات وبطريقة فورية. ثم جاء الإنترنت ليمثل عنفوان ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال ليمهد الطريق أمام العولمة وشركاتها متعددة الجنسية لاجتياز السدود وعبور الحدود لتكتسح وتخترق كل ما هو أمامها في لعالم من قيم وعادات وتقاليد وثقافات، وتفرض سياسات اقتصادية وأنماطاً لإدارة السياسات الدولية بما يتناسب ومصالحها وفرض سياساتها العولمية. ورغم ما يثار في الكثير من الكتابات عن مفهوم (القرية العالمية) في ظل العولمة وثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال فإن الدلائل تشير إلى تحول العالم أو القرية العالمية المزعومة إلى مئات الآلاف من المقاطعات الصغيرة المنعزلة بسبب التوجه الفردي لوسائل الاتصال وميلها إلى تفتيت الجماهير الموحدة إلى شظايا متناثرة[14]. وبينما أصبح بإمكان المواطن العربي– عبر ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال – أن يتزود بخيارات متعددة لتلقي المعلومات وتوزيعها، وأصبح بامكان الفرد تبادل الملايين من المعلومات من خلال الهاتف وأدوات البث الفضائي والهواتف الخلوية والحواسب واتصالات المايكروويف، وبخاصة الانترنت وبقية الأشكال المتعددة من الاتصال الرقمي[15]. فقد تميز التدفق الحر للمعلومات في عصر العولمة بطبيعة مراوغة ذات أبعاد متناقضة، ذلك انه لا يؤدي بالضرورة إلى حرية التعبير، بل يظهر دائماً مفهوم جديد للرقابة في عصر التدفق الاليكتروني للمعلومات يحمي مصالح المتحكمين في السوق العالمية. كما إن سقوط الحواجز الثقافية وكل العوائق الأخرى أمام التدفق الحر للمعلومات والأفكار لم يحقق التنوع والتعدد في الآراء والأفكار بما يثري الثقافة الإنسانية، وذلك بسبب هيمنة عدد محدود من الشركات العملاقة على النشاط الإعلامي والمعلوماتي في العالم مما يشكل تهديداً للتنوع الثقافي الذي ميز تاريخ البشرية[16]. فالمفهوم الحالي للعولمة التي يراد بها فرض الهيمنة على العالم يفرض نوعاً من العلاقة بين الأنا والآخر كما يفسرها عالم الاجتماع "ريمون كاربانتيه" من خلال رؤيته بأن (الغير هم أتباعنا أو أعداؤنا، فالأتباع نعني بهم من نعتمد عليهم لتحقيق أهدافنا والأعداء هم منافسونا)[17].

إن الإشارة إلى هذه الحقائق لا تنطوي على قصد التهويل أو الدفع باتجاه عدم التفاعل مع ما أصبح واقعاً، بل تهدف بالإضافة إلى التنويه إلى ضرورة إدراك الأمور على حقيقتها من ناحية، التأكيد على إن الدور الفاعل الذي غدت تؤديه المعلومات، والنسق الشبكاتي في أنشطة الإنسان المعاصر، واستمرار عملية التوسع في نسيج مجتمع المعلومات – بعد أن تسللت الأدوات المعلوماتية إلى جميع زوايا الوجود الإنساني – قد عمقت من أهمية البنية التحتية للمعلومات من ناحية ثانية، بوصفها الأساس المتين الذي ترتكز عليه جميع الأنشطة البشرية في عصرنا الراهن. وهي حجر الزاوية في العدة الضرورية للحماية إزاء تحديات الآخرين أو السباق معهم.

2- صعود الثقافة المرئية:

من بين الأسئلة المعاصرة التي غدت تثار حول ظاهرة العولمة وثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال: هل يمكن عدُّ التطور التكنولوجي شكلاً من أشكال الإنتاج الثقافي ؟ وقد أصبح هذا السؤال – بحد ذاته – يعكس إشكالية بحثية رئيسية في العلوم الاجتماعية، التي انتقلت تدريجياً من دراسة الآثار الاجتماعية للتأثيرات التقنية إلى البحث عن فهم العوامل الاجتماعية المحددة والمتحكمة في انتشار التكنولوجيات. ومن بين هذه العوامل نجد دور أنشطة السلطات العمومية في هذا الشأن، والذي يمثل إشكالية في حد ذاته، والسؤال الذي يترتب عليها هو: هل هذه السلطات الحكومية في الوطن العربي قادرة فعلاً على توجيه التغيرات التكنولوجية ومراقبتها وجعلها حاملة لتوجهاتها ورؤاها السياسية والاجتماعية ؟ أم إن هذه السلطات تصبح رهينة التطورات التكنولوجية العالمية التي تفرض نفسها عليها بقوة بحيث تقتصر تدخلاتها في هذا الشأن – في أفضل الحالات – على إدارة حدة ووتيرة الانعكاسات التي تحدثها هذه التكنولوجيات في الفضاءات المختلفة للمجتمع؟[18] . لاشك إن الإجابة على هذه الأسئلة مرتبطة بـ (صعود الثقافة المرئية)، وطبيعة التأثيرات الثقافية للقنوات الفضائية، ومدى تأثر التلفزيون الحديث بالعولمة، وبروز ظاهرة الإعلان العولمي. وتبرز أمامنا هنا فرضيات ثلاث وأربعة تساؤلات، فأما الفرضيات فتتمثل في الآتي:

الفرضية الأولى: إن القوى العالمية المتحكمة في العولمة لا تتطلع فحسب إلى تسويق السلع المادية بل تروج في الوقت نفسه لمجموعة من القيم السياسية والاجتماعية والثقافية التي تتمثل في تعزيز إيديولوجية السوق التي تستهدف دوماً تعزيز الفردية والنفعية الذاتية والقيم الاستهلاكية، وتكريس المفاهيم الغربية عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.

الفرضية الثانية: إن العولمة من خلال آلياتها الاقتصادية والاتصالية والمعلوماتية تتطلع إلى صياغة ثقافة كونية شاملة تغطي مختلف جوانب النشاط الإنساني.

الفرضية الثالثة: إن التطور الذي طرأ على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات قد أدى إلى زيادة التفاعل الثقافي على مستوى العالم.

وأما التساؤلات فتتمثل في الآتي:[19]

أ- ما هي آثار برامج شبكات البث الفضائي على المجتمع العربي؟

ب- هل يتبع القائمون على القنوات الفضائية العربية أساليب التخطيط البرامجي العلمي والمدروس؟

ت- ماهي ضرورة الالتزام بسياسة تشغيلية تحدد المهام والأطر لإنتاج البرامج انبثاقاً من أهداف مرسومة بعناية وقابلة للتنفيذ في كل مؤسسة تعنى بالثقافة والمعرفة والأصالة؟

ث- هل الكتابات الفنية للبرامج الدينية والثقافية والندوات الفكرية والأحاديث المباشرة التي تعرض من خلال قنوات البث الفضائي تؤدي الغرض منها؟

وفي سياق الإجابة على هذه التساؤلات واثبات الفرضيات التي سبقتها يمكن القول إن المشكلة التي لم يعد باستطاعة أحد تجاهلها – والتي نبه إليها العديد من الباحثين– تتمثل في إن تدفق الرسائل الإعلامية والثقافية يأتي من مركز الرأسمالية في الشمال ويصب في دول الأطراف، أي في دول الجنوب التي تتحول إلى مواقع لتلقي هذه الرسائل بكل ما تحمله من تجهيزات وأهداف وقيم تتعارض مع منظومة القيم السائدة في تلك المجتمعات، وهي في جميع الحالات تحمل أخطار الغزو الثقافي مما يهدد الخصوصيات الثقافية لهذه المجتمعات. لذا فإن موضوع التأثيرات الثقافية لهذه القنوات، أو ما يطلق عليه البعض الغزو الثقافي، أو العولمة الثقافية، أو الاندماج الثقافي والإعلامي، والذي جاء محصلة لاجتياح القنوات الفضائية، ينبغي أن تتم مناقشته والتعامل معه بدرجة من التروي والنظرة العلمية، لاسيما في الوطن العربي. فالحديث عن اندماج ثقافي وقوة الآخر وهيمنته التكنولوجية والمعرفية، بل والسياسية والعسكرية والاقتصادية، والفجوة الاتصالية، ينبغي أن لايعني القبول أو الاستسلام له، كما إن التعلق بأهداب الماضي والتغني بأمجاده وبقوة الثقافة العربية لن يفيد في ضوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتأزمة، ويصبح الأمر في حاجة إلى دراسات جادة وواقعية عن حقيقة تأثيرات قنوات البث التلفزيوني المباشر على الجمهور والتي يجب أن لا تغفل التعامل بجدية مع المداخل الآتية[20]:

المدخل الأول: إن امتلاك قدرات وطنية وأهلية على البث الفضائي، وحده لا يكفي في عصر التنافس الفضائي، ذلك أن الثقافة المرئية بوجه خاص والإعلام بوجه عام ماهي إلا علٌم يمارس على أسس علمية وعلى نظريات تستقي مرجعيتها وقوتها من نظريات وعلوم إنسانية أخرى، فقد أصبح للقنوات الفضائية الغربية جمهورها المحلي وفاعليتها على أرض الواقع وهو الأمر الذي ينبغي

أن يوسع من نطاق دراسة التأثيرات الثقافية للقنوات الفضائية وتأثيرها على السلوك السياسي والاجتماعي للأفراد في المجتمع العربي.

المدخل الثاني: إن الدور الذي أصبحت تلعبه القنوات الفضائية التلفزيونية على الأفراد في الوطن العربي، وما تقوم به هذه القنوات من نقل وترويج للأهداف والسياسات والبيئات التي تنطلق منها والتي تتعارض أحياناً مع أهداف المجتمع العربي وسياساته وأخلاقياته.

المدخل الثالث: إن الدور الذي ينبغي أن يلعبه قادة الرأي في البناء الاجتماعي والتنمية السياسية والتحديث للمجتمع المدني في الوطن العربي، بفضل ما يحظون به من مكانة متميزة في شبكة الاتصالات الشخصية ودورهم الكبير في التأثير على الآخرين وتحقيق التماسك والاستقرار الاجتماعي ومواجهة التيارات الوافدة.

المدخل الرابع: الغزو الفكري الجديد أو المخاطر الثقافية والاجتماعية والأمنية للقنوات الفضائية الأجنبية على المجتمع العربي، وكذلك بعض القنوات العربية، لاسيما الخاصة منها، التي أصبحت لا تقل خطورة عن القنوات الأجنبية في ترويج المضامين الخارجة عن نطاق الثقافة العربية والإسلامية، بعد أن تحولت إلى قنوات تجارية، وتوظف في إطار التنافس والتربح بين رجال الأعمال دون العناية بطبيعة الرسالة الإعلامية التي يقومون بصناعتها أو حتى إلى من توجه.

واستناداً إلى ما تقدم، وبفضل عناصر عدة أبرزها ما يطلق عليه (الثلاثي التكنولوجي الصاعد) المتكون من وسائل الإعلام السمع بصري، وشبكات المعلومات، والطريق السريع للمعلومات والاتصال، يمكن تحديد أبرز نتائج التأثيرات الثقافية للقنوات الفضائية كما يلي:

النتيجة الأولى: أصبحت السيطرة الكاملة على صناعة الاتصال والمعلومات والاتصالات اللاسلكية شرطاً رئيسياً لضمان التحكم الكامل من جانب الشركات العملاقة في السوق العالمية، فأضحت القنوات الفضائية المصدر الجديد لإنتاج القيم والرموز والذوق وصناعتها، حيث تبرز الصورة في هذا الإطار أحد أهم آليات العولمة في المجال الإعلامي، وذلك بعد التراجع الحاد للثقافة المكتوبة[21].

النتيجة الثانية: بالنظر لأن الدول العربية كانت ومازالت تخضع لسيطرة إعلامية من جانب البلدان المتقدمة، فإن الفضائيات بهذا الواقع أصبحت تحمل معها مخاطر إتساع نطاق هذه السيطرة الفكرية وفقدان القدرة على مقاومتها أو التحكم المحلي فيما هو وافد [22].

النتيجة الثالثة: إن التدفق المتزايد للمعلومات في ظل فجوة الاتصال وانسياب الأفكار والعلوم والتقنيات عبر الحدود التي كانت مغلقة، غالباً ما يكون له تأثير سلبي، نتيجة لتزايد المعرفة داخل

جماعة أو فئة معينة إلى حد يفوق مايحدث لدى جماعة أخرى، وهو ما يسهم في إعاقة حصول نمو سليم ومتوازن في نسيج المجتمع المدني في الوطن العربي.

النتيجة الرابعة: إن الغزو الإعلامي الغربي، وبحكم تعدد دوافع وأجندات القائمين عليه والتي تستهدف القيم الأخلاقية والعقائدية في الوطن العربي، تسبب في جعل الأخير بنية قابلة للاختراق بسهولة. ويعزز ذلك أن الإعلام العربي أصبح في وضعية غير متكافئة مع مثيله الغربي مما أدى إلى انصراف المشاهد العربي إلى المضمون الغربي لاسيما في مجال الأخبار[23].

النتيجة الخامسة: بالنظر إلى التفوق الغربي بوجه عام والأمريكي بوجه خاص في مجال الإعلام السمع بصري وتكنولوجيا المعلومات، أصبحت الشعوب في الوطن العربي تواجه اليوم خطر إقامة فضاء ثقافي عالمي على النمط الغربي– الأمريكي يُسخر لخدمة متطلبات السوق العالمية، وقد أثار ذلك ردود أفعال عديدة وشجع على تنامي الأصوليات الدينية والقومية، وعلى تصاعد دعوات الانكفاء على الذات والاحتماء بالهويات الوطنية[24].

النتيجة السادسة: لقد برز ما يمكن تسميته (بالتلفزيون الكوني أو العالمي) الذي يعمل، من حيث تكنولوجيته وتوزيع برامجه وجمهور مشاهديه، عبر حدود الدول القومية والمجتمعات اللغوية. وتتعلق فكرته بتدفقات الخطاب والتمثيلات الثقافية الحادثة في أنحاء العالم، التي تثير بدورها قضايا القوة والهوية الثقافية داخل سياق (ثقافة الكترونية كونية)، ونظراً لأن التحول من الخطابي إلى التصويري هو جوهر التحول في الثقافة الكونية في مرحلة ما بعد الحداثة، فقد أصبحت عولمة التلفزيون جزءاً محورياً من التحول الثقافي في مرحلة ما بعد الحداثة مما دفع للحديث عن (القرية العالمية) أو العولمة الإعلامية كناية عن زوال الحدود والمواقع الجغرافية أمام الإرسال التلفزيوني المباشر[25].

النتيجة السابعة: تنامي ظاهرة الإعلان المعولم التي تسعى إلى بث قيم ترتبط بسلع معينة، ونظراً لأن هذه السلع هي السلع الغربية في الغالب فإن التحدي الذي يمكن أن يواجه المجتمعات العربية هو أن الإعلان الذي يأتي إليها من الخارج ينقل إليها قيماً غريبة عليها، تؤثر على النسق الثقافي الوطني، حيث إن الإعلان لكي يروج للسلعة فإنه يؤسس إطاراً اجتماعياً وثقافياً لها يقبل هذه السلعة، إضافة إلى أن الإعلان الوطني أي الذي يصمم داخل هذه المجتمعات، عادة ما يشكل وفقاً لعناصر الإعلان الغربي. الأمر الذي يؤكد إن الإعلان المرئي والمسموع يلعب دوراً أساسياً في تأسيس تجانس ثقافي عبر العالم من خلال نشر قيم واحدة حول سلع واحدة، وهو ما يؤكد دور الإعلان في سياق العولمة الثقافية[26]. وأن الخطر من ذلك يكمن في جوهر ثقافة الإعلان ذاتها وماتمثله من تحديات تصيب النسيج المجتمعي، وعلى هذا فإن للإعلان تأثيره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ودوره في تنميط الثقافة في الوطن العربي.

النتيجة الثامنة: تغذية بعض القنوات الفضائية للخلافات السياسية العربية الرسمية، أو بين الحركات والتنظيمات السياسية، وتحول البرامج الحوارية إلى ملاعب لتحقيق النصر والهزيمة، أو لنشر الغسيل (القذر) والتباري في كشف الفضائح. وبدلاً من أن تشارك بعض القنوات الفضائية (العربية) في تعزيز اللحمة الوطنية وترصين الثقافة السياسية والاجتماعية الوحدوية، وليس التفكيكية أو الإقليمية، فإنها ذهبت إلى صناعة واسعة للبرامج التي يسهم في كتابتها وإخراجها مختصون بإثارة المتعة الحسية المؤقتة من دون توظيف للبرامج والعلوم، وأصبح الفساد القيمي والوطني مبرمجاً وله القدرة على أن يملك منافذ كثيرة يباشر فيها تدميره للعلاقة بين المواطن العربي وقضايا أمته ومستقبلها[27].

يتضح من جملة ما تقدم وجود فجوة كبيرة بين معدلات نمو الإنجازات والتحديات في مجال الإعلام الفضائي، إذ تنمو التحديات على وتيرة أسرع من نمو الانجازات، وزاد الوضع تعقيداً بظهور التقنية الرقمية التي أدت إلى تضاعف القنوات الفضائية، وأثَر ذلك بالسلب على معدلات مشاهدة القنوات الوطنية [28]. وكل ذلك يصب في إطار تعزيز العولمة وتفعيل آليات حراكها في الوطن العربي. واستناداً لجملة ما تقدم، وفي سياق التمييز بين دور الإعلام والاتصال على خريطة السوق العالمية وبين دوره في توحيد العالم لصالح القوى المتحكمة في العولمة، تبرز ضرورة تحليل الأدوار المترتبة على صعود الثقافة المرئية وآثارها الاجتماعية والسلوكية والمستقبلية في الوطن العربي وعلى النحو التالي:[29]

أ- في ظل صعود موجة الإعلام السمع بصري، أصبح التلفزيون يمثل المؤسسة (التربوية والتعليمية الجديدة) المنافسة لدور كل من الأسرة والمدرسة، وغدا يقوم بدور أساسي في تلقي النشء والأجيال الجديدة المنظومة المعرفية المنزوعة من سياقها التاريخي، والقيم السلوكية ذات النزعة الاستهلاكية، التي تروج بأشكال متنوعة لصالح السوق العالمية وإيديولوجيتها، ومن خلال هذه الوظيفة يكاد يمارس الإعلام العولمي أخطر أدواره الاجتماعية التي تتمثل في إحداث ثورة إدراكية ونفسية تستهدف إعادة تأهيل البشر للتكيف مع متطلبات العولمة وشروطها.

ب-يؤدي الإعلام العولمي دوراً أساسياً في الترويج للسلع والخدمات التي تقدمها السوق العالمية من خلال الإعلانات التي تتضمن محتوياتها قيماً وأنماطاً للسلوك الاستهلاكي وتستهدف الدعاية للسلع الأجنبية مما يلحق أضراراً فادحة بالاقتصاديات المحلية وبالبيئة الاقتصادية للمجتمع في الدول العربية.

ت-تقوم وسائل الإعلام السمع بصري عبر البث المباشر بدور أساسي في اختراق منظومة القيم الثقافية والاجتماعية في الوطن العربي لاسيما في ظل عدم التزام العديد من الفضائيات بالمواثيق

الدولية التي نصت على ضرورة التزام البرامج المبثوثة عبر الأقمار الصناعية باحترام الطابع المميز للثقافات المختلفة.

ث–تقوم وسائل الإعلام العالمية باستقطاب النخب المثقفة للترويج لفكر العولمة وأيديولوجيتها، ويتم ذلك عبر الحوارات التلفزيونية، والمؤتمرات والندوات والمقالات الصحفية، والترويج لعالمية السوق متجاهلين التفاوت الحاد بين المستويات الاقتصادية لكل من دول الشمال والدول العربية، علاوة على الترويج لما يسمى (بالقرية الكونية أو العالمية)، مغفلين عن عمد التفاوت الواضح بين معدلات التطور الاتصالي بين أجزاء العالم شمالاً وجنوباً، سواء كان ذلك في مستويات الإشباع الإعلامي أو معدلات التقدم التكنولوجي.

ج– يتم توظيف وسائل الإعلام الدولية والمحلية لتكون أحزمة ناقلة يتم من خلالها ترويج القيم الاجتماعية والثقافية الغربية في دول الجنوب ومنها الدول العربية، مما قد يسهم في إحداث تصدع واضطراب شديد في منظومة القيم المميزة لثقافات الشعوب التي تتعرض لهذه التأثيرات، ناهيك عن توافر إمكانية نمو فجوات في جدار الأمن الاجتماعي للدول العربية وبما يعيق عملية التنمية السياسية ويصعب تحقيق إصلاح وتحديث متوازن فيها.

ولا بد لنا هنا أن نتساءل أين نحن في الوطن العربي من هذه الثورة التقنية الحضارية ؟ وهل سنكتفي بتبعية المجتمعات المصنعة فيما يتعلق بهذه الثورة وتقنياتها بما فيها من ايجابيات وسلبيات بدأت تظهر؟ أم ينبغي استباق الأحداث والسعي لإبداع طريق مستقل يعتمد الانتقاء والوعي في نقل هذه التقنيات ثم تطويعها وتوظيفها بشكل أمثل في سياق عملية إصلاح وتحديث حضارية ومستقلة؟ ولعل ما يمكن استخلاصه من جملة ما تقدم وفي سياق تلمس إجابة لهذه التساؤلات ينبغي الاعتراف بأن العلاقات الدولية في عصر ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، قد غدت تتسم بسيادة المعرفة والتقدم التكنولوجي. وبما أن (المعلومات والمعرفة) لا تعترفان بحدود سياسية سيادية للدولة، فإن إدارة العلاقات الدولية ينبغي أن تأخذ هذا الأمر بالحسبان، وأن تدار بأساليب تتجاوز قيود الفرضيات التي سادت أبان مرحلة الحرب الباردة، وفي ضوء حقائق علمية وتقديرات واقعية تقلل ما أمكن من الأضرار الناجمة عن اختلال المعادلة في ميزان القدرات بين دول المركز والآخرين، وما قد تثيره من إشكاليات تعيق أي مشروع وطني وقومي للإصلاح والتحديث في الوطن العربي. ولا يكتفي التوقف عند هذا الحد، بل ينبغي مكننة العمل السياسي والإعلامي ببعديه الدفاعي والتعرضي، والارتقاء به إلى أقصى مدى لاستيعاب الآثار المباشرة والجانبية للتحديات المحتملة للموجة التطورية الثالثة أو الموجة المعلوماتية، والعمل على توفير إمكانية سبر أغوارها وامتلاك ناصيتها والسعي الحثيث لامتلاك القدرة على الفعل الهادف وفي إطار فهم دقيق للواقع وإدراك

حقيقي للمتغيرات والمؤثرات واستثمار أمثل لعامل الوقت والتطلع المشروع للتفاعل المتكافئ مع قيم روح العصر.

ثانياً: أطروحة مجتمع المعرفة

لقد حملت تقنية المعلومات أنساقها المفاهيمية فأودعتها في بيئة المجتمع الجديد بعد أن الحقت السمة المعلوماتية / الرقمية بكيانه المستحدث. وقد نشب عن التداخل الحاصل بين نسيج المجتمع وشبكات المعلومات وأدواتها الرقمية بروز نسق مفاهيمي جديد تكاملت فيه خصائص كل منهما في كثير من جوانبها[30]. والأسئلة التي تبرز هنا: هل المقصود بالمجتمع الجديد مجتمع المعرفة ؟ وهل بالإمكان رسم حدود أو مقاربات لمفهوم مجتمع المعرفة ؟ وماهو الغرض من الخوض في أطروحة مجتمع المعرفة ؟ ولماذا يمكن عده آلية من آليات العولمة ؟ وماهي أهداف أطروحة مجتمع المعرفة في الوطن العربي ؟ وما العلاقة بين أطروحة مجتمع المعرفة وعملية الإصلاح والتحديث في الدول العربية؟ وفي محاولة الإجابة على هذه التساؤلات سوف نعتمد محورين الأول تعريفي يتناول النسق المفاهيمي لمجتمع المعرفة، والثاني تحليلي يتناول العلاقة بين مجتمع المعرفة وقضية الإصلاح والتحديث في الوطن العربي.

1- النسق المفاهيمي لمجتمع المعرفة:

يتعامل علم الاجتماع مع مجتمع المعرفةانطلاقاً من علاقة تكنولوجيات الاتصال الحديثة ونظم المعلومات وتأثيراتها الاجتماعية في الفرد والأسرة والمجتمع والرأي العام وقوى الضغط المجتمعية. وينظر الفلاسفة إلى مجتمع المعرفة من زاوية قراءتهم لما بعد الحداثة وكيفية تشكل فكر معرفي افتراضي وشبكة بشرية جديدة. أما فقهاء القانون والعلوم السياسية فيرون في التقاء تكنولوجيات الاتصال الحديثة بالقرار والسيادة وتأثر العلاقات الدولية بثورة المعلومات والاتصالات، نوعاً من امتداد السلطة وتشكلها من جديد. بينما يرى اختصاصيو الاقتصاد إن تكنولوجيات الاتصال الحديثة لم تعد العصب الحيوي لمجتمع المعرفة، بل هي دلالة على ميلاد اقتصاد لامادي طالما نظروا إليه. ويتميز المهندسون والتكنوقراط كونهم يرون أنفسهم الأكثر انجذاباً لمجتمع المعرفة والمعلومات وأكثر تشبثاً به، فهو حقلهم بامتياز، بل أحد الحقول المؤسسة والمشرعة لوجودهم جسداً يبدع التقنية التي تفكر. إذن مجتمع المعرفة هو تأكيد لسلطة تكنولوجيات الاتصال على سلطة المثقف التقليدي الذي لم يعد يملك المعرفة إن لم يمتلك التقنية، وهي مايمكن الاصطلاح عليه (النظرية التقنية لمجتمع المعرفة). من كل تلك الاتجاهات يستخلص " جمال الزرن " ما يحسبه أهم فكرة ألا وهي إن المعرفة في صيغتها الحديثة اعتماداً على تكنولوجيات الاتصال لم تعد هرمية عمودية، بل أصبحت شبكية أفقية. ومن هنا يبدو التقاء مجتمع المعرفة بتكنولوجيات المعلومات من

أكثر الحقول غلياناً فكرياً وتشعباً معرفياً يصعب تملكه وحصره[31]. لذا فعند الحديث عن مجتمع المعرفة لابد من تجاوز السؤال الذي يريد حصر المفهوم في مدى قبول تكنولوجيا الاتصال الحديث أو رفضها، وهو سؤال قد يدفع إلى الوقوع في سؤال آخر عقيم (مع مجتمع المعرفة أم ضده) ؟ لاشك أن الضرورة المنهجية والفكرية تحتم التعامل مع مجتمع المعرفة لإظهار الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي يختزنها، وإن كان ذلك يستدعي تقديم التقني على الاجتماعي والإجرائي على الاستراتيجي باسم مجتمع المعرفة. والغرض من الخوض في أطروحة مجتمع المعرفة أو عدها آلية من آليات العولمة، ما يساعدنا على تفكيك خطاب مجتمع المعرفة وعلاقته بالإصلاح، خاصة وان أطروحة مجتمع المعرفة ظهرت في الخطاب العربي من ضلع تقارير التنمية العربية [*] التي أفرزت مشروع إصلاح الشرق الأوسط الكبير[**]، وهو ما يحيلنا إلى بيان أن مجتمع المعرفة في الغرب يعد تاريخياً امتداداً لتطور علمي وتكنولوجي لتكنولوجيات الاتصال والمعارف المصاحبة لها في حين نجد إن نشأة مجتمع المعرفة في الخطاب العربي جاءت أسيرة الخطاب السياسي الداخلي المتأثر بالضغوطات الخارجية المطالبة بالإصلاح. وهنا يكمن الفرق التاريخي بين الغرب والمنطقة العربية في تعريف مجتمع المعرفة، وهو ما يقتضي الإفصاح على أنه لاوجود لمجتمع معرفة كوني أو إنساني بل إن البيئة الثقافية والاجتماعية لهذا المجتمع أو ذاك هي التي تحدد طبيعة مجتمع المعرفة وخصوصياته[32].

2- مجتمع المعرفة وقضية الإصلاح والتحديث في الوطن العربي:

لقد تم تقديم أطروحة مجتمع المعرفة على أنها نظرية وإيديولوجيا، فهي نظرية في الإتصال تبدو نوعاً من أنواع التفكير في المرحلة الراهنة التي تعيشها الإنسانية وكيف يمكننا تحديدها فكرياً وفلسفياً، وهي أيضاً نظرية في شكل مجموعة من الاتجاهات والمقاربات التنموية في كيفية النهوض بالمجتمعات عموماً والمجتمع العربي على وجه الخصوص من مداخل مستحدثة. وهو الشق الإيديولوجي لمجتمع المعرفة الذي يهدف إلى تشريع مجموعة من قواعد العمل الجديدة لقوى ضغط سياسية واقتصادية كبرى. وتهدف إيديولوجيا مجتمع المعرفة إلى فرض نموذج تنموي اقتصادي واجتماعي يمكن وصفه بالمعولم، وهو ما دفع بمنظري الفلسفة السياسية الغربية إلى عدّ مجتمع المعرفة مرادفاً لديمقراطية افتراضية كونية[33]. فعولمة المعرفة يراد لها أن تكون شبيهة بعولمة الاقتصاد فهي المدخل المعرفي من زاوية التقنية (الانترنت) التي هي دوماً إنسانية كونية ومقبولة اجتماعياً لتوحيد الأذواق والثقافات والحضارات طبقاً لنموذج غربي واحد يتحكم في التقنية التي تهب من ورائها رياح الثقافة والمعرفة المعولمة. فالغرب يصنعها ويمتلك براءتها وسوقها ولم يبق عليه

غير تسويق مضمونها باسم الديمقراطية الافتراضية وحقوق الإنسان وحرية المعرفة والتعبير، وهي كلها مجموعة من القواعد الأخلاقية لمجتمع المعرفة خادعة حيناً وبريئة حيناً [34].

وهكذا فإن أطروحة مجتمع المعرفة التي أعدت كي تكون براقة وجاذبة، في الوقت نفسه باعثة على إشكالية لمن يستوقف النظر لغرض تقويم دوافعها وأبعادها. وتكمن هذه الإشكالية في جملة تساؤلات من بينها: من يستطيع أن يرفض أو يعارض أو يقف ضد مبدأ الإصلاح ونبل شعاراته وأهدافه ومشاريعه التنموية الواعدة في الوطن العربي ؟ ومن يستطيع أن يعترض على أن يتحول المجتمع الذي ينتمي إليه إلى مجتمع معرفة ؟ من يرفض أن يتحول بلده إلى بلد أمن وسلام يدعو إلى التسامح ؟ فأطروحة مجتمع المعرفة قضية فكرية ذات أبعاد استراتيجية تم تصميمها لتحريك المجتمعات العربية في العمق ولإيجاد آلية ربط جيو سياسي بين الدول العربية والعالم الغربي، لايمكن لأي طرف أن يعترض عليها، ولا يستطيع أي طرف في الوقت نفسه أن يقبل بها كما هي. فهي كما تبدو ظاهرياً تنمية ولكنها بشرية شاملة، سياسية واقتصادية واجتماعية، فيها بشائر مجتمع مدني وصحافة حرة وإعلام متعدد وامرأة تنتخب وبرلمانات تشرع وشباب يشتغل، لامكان للغة السلاح ولا القروض المباشرة أو الهبات التي تحول وجهتها، بل الأخذ بمظاهر التخلف في الدول العربية، ودفعها لتصبح ضمن سياق مجتمع المعرفة، وضمن الخطة العالمية لمكافحة الإرهاب. أما في حقيقتها فهي على نحو ظاهر أو خفي تهديد ووعيد وفرض (للإصلاح) بالقوة وتدخل في الشؤون الداخلية وسيادة الدول. وهناك إشكال آخر يكمن في أن تقرير التنمية العربية الإنسانية الذي أكد ضرورة إقامة مجتمع معرفة وشخص تخلف العرب عن كل مؤشرات التنمية، وافترض قاعدة الإصلاح بإمكانية أن يتحول، وهنا يكمن الخلاف والجدل بشأن المؤدى الأنسب، أو المدخل السليم للإصلاح والتحديث بين ما يعتقده المواطن العربي ومؤسساته السياسية والمجتمعية من ناحية – بافتراض وجود قاسم مشترك حول المفهوم – وبين منهج الغرب الذي توجهه أهدافه ومصالحه من ناحية ثانية[35]. فلا جدال بين النخب السياسية العربية الحاكمة، وبين مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي على أن الإصلاح إن كان له أن يحدث، فيجب أن يأتي من الداخل وليس تدخلاً خارجياً في شؤون العرب وتحت أي مدخل أو مسوغ. والسؤال المهم الذي يبرز هنا هو كيف يتسنى للعرب تحقيق القفزة التاريخية باتجاه مجتمع المعرفة في ظل طبيعة العلاقة الحالية بين الدولة / السلطة والمجتمع في الدول العربية، ومستوى التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في بيئة النظام العربي، وجسامة التحديات الخارجية سواءً المتمثلة في آليات العولمة أو مشروعات القوى الفاعلة في النظام العالمي الجديد ؟ وعلى هذا يمكن التمييز بين ثلاثة مواقف من قضية الإصلاح والتحديث أو (التقدم والتخلف)، لكل منها رؤيته إزاء مشروعات تطلق باسم

الإصلاح، ويسمى أحياناً بمشروع الشرق الأوسط الكبير، أو الموسع، وأحياناً تطلق وتروج باسم الإصلاح الديمقراطي أو تجديد الفكر الديني، أو النهوض بأحوال المعرفة، أو تمكين المرأة ... الخ.

أ- ففريق يقبل بمشروع الشرق الأوسط الكبير، ويرحب به ويقول: مادامت الأشياء التي يرمي هذا المشروع إلى تحقيقها هي نفسها ما نريد تحقيقه بالضبط (الديمقراطية والمعرفة وتمكين المرأة) فلماذا نرفضه ؟

ب- وفريقٌ آخر يرفضه قائلاً: لا نريد أن يفرض علينا الإصلاح من الخارج، إذا أردنا الإصلاح فلنقم بذلك بأنفسنا.

ت- أما الفريق الثالث فيرى إن الحل الأفضل أو الإصلاح المنشود لايمكن أن يخرج عن محاولة تبني الجديد الصالح مع الاحتفاظ بالقديم الصالح أيضاً، أي الذي لم يفقد مغزاه وصلاحيته مع مرور الزمن[36]. والسؤال الذي يبرز هنا هو: هل إن هذا الحل متاح أصلاً ؟ في الواقع هناك من يشكك بإمكانية توافر هذا الاختيار لسببين على الأقل [37] :

السبب الأول: هو إن التحديث الذي يأتي إلى الوطن العربي متخفياً في زي الإصلاح يأتيه مدعوماً بقوة السلاح، وهو يدعو إلى الديمقراطية وإصلاح أحوال المعرفة وزيادة تمكين المرأة، دعوة مقترنة دائماً بالتهديد (مما يثير في حد ذاته الشك في أن المقصود قد يكون في الحقيقة شيئاً مختلفاً تماماً عن الديمقراطية والمعرفة وتمكين المرأة).

والسبب الثاني: إن مقاليد الأمور داخل البلاد العربية، وسلطة اتخاذ القرارات بشأن الإصلاح أو عدمه، هي في معظم الأحوال في أيدي المستفيدين من التحديث لا من الإصلاح، أي من تطبيق النموذج المراد فرضه والمملى مباشرة من أصحاب المشروع التحديثي.

وبصرف النظر عن مدى التبعية ودرجة الارتباط بين أهداف مجتمع المعرفة ووسائل الإعلام العولمي والحكومات[38]. وعلى الرغم من هاتين العقبتين الكأداوين: قوة السلاح لدعم الإصلاح المفروض من الخارج، ومؤازرة المستفيدين من هذا الإصلاح من الداخل، فهناك لا يزال بعض الأمل الذي يستمد مقوماته من درجة عالية من الثقة بحيوية التراث العربي والإسلامي ونمو مؤسسات المجتمع المدني وقدرتها على مقاومة محاولات التحديث التي يختلط فيها القليل النافع بالكثير الضار، والذي يفت في عضد الأمة ويضعف من ثقتها بنفسها ومن قدرتها على الإبداع.

واستناداً لمجمل ما تقدم وبالعودة إلى موضوعنا هنا (مجتمع المعرفة)، فلا مناص من القول إن هذا المصطلح جاء في الغرب متلازماً مع عدة تحولات. لعل أهمها اندماج تقنيات الإتصال بصناعة المعلومات، وهي مرحلة مابعد المجتمع الصناعي، وهي مرحلة أدت إلى اندماج شركات دولية عملاقة مستفيدة من سوق محررة وعولمة شرسة تأكدت مع تأسيس منظمة التجارة

العالمية. لذا فإن مجتمع المعرفة يعدُّ تطوراً طبيعياً لتحولات يعيشها المجتمع الغربي، تتمثل في الخروج من مجتمع صناعي والدخول التدريجي في مجتمع المعرفة، وهو مجتمع الذكاء والاقتصاد غير المادي الذي أصبح يطلق عليه (سوسيولوجيا المجتمع الرقمي)[39]. وفي حين يصوغ الغرب خطاباً كونياً عن مجتمع المعرفة مستفيداً من الحركة التسويقية المعولمة للشركات المتعددة الجنسيات العاملة في حقل الاتصالات، نجد أن خطاب مجتمع المعرفة في دول الجنوب والوطن العربي لازال يعاني من عدم التكافؤ بين الشمال والجنوب وقضية الفجوة الرقمية. الأمر الذي يعقد مهمة التنمية السياسية للمجتمع المدني في الوطن العربي، ولكنه في الوقت نفسه يقدم حوافز إضافية لإدراك أهمية التعجيل بالإصلاح والسعي لامتلاك زمام مداخله الصحيحة، والتي ترتكز أساساً على الآتي:

المرتكز الأول : إن الخطوة الأولى لأي إصلاح جذري لايمكن نجاحها إلا بإشاعة ثقافة التنمية السياسية للمجتمع المدني، وتجديد الخطاب الثقافي العربي وتخليصه من الرواسب المعوقة لتقبل الاختلاف والحوار مع الآخرين.

المرتكز الثاني: إن الإصلاح يجب أن ينبع من داخل بيئة المجتمعات العربية، ويأخذ في الحسبان أحوال كل دولة عربية على حدة، دون إغفال القواسم المشتركة بين هذه الدول.

المرتكز الثالث: إن بلوغ الإصلاح يقتضي تبيئة مجتمع المعرفة للواقع الحضاري والثقافي للمجتمع العربي المكون من عنصري الإسلام والعروبة، بمعنى النظر إلى الإصلاح لا من حيث هو شعار بادرت إلى رفعه قوى ومؤسسات داخلية أو خارجية، بل من حيث هو حاجة.

المرتكز الرابع: الإصلاح السياسي والاجتماعي لامستقبل له إذا لم يكن مدفوعاً بإعلام موضوعي وهادف ومستقل عن التحكم المباشر للسلطة التقليدية، فالإعلام عندما يكون بعيداً عن التوظيف السلطوي يمكنه أن يكون شاهد عيان على دخول المجتمعات العربية إلى مجتمع المعرفة والمعلومات فنشهد الإصلاح.

المرتكز الخامس: إن الاتصالات عنصر أساسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدولة، وعليه فإن وجود سياسة محكمة ومدروسة ضروري لتوجيهها من أجل توفير الحاجات التي قد لا يستطيع القطاع الخاص منفرداً استيعابها وتوفيرها بسبب الخلفية الرأسمالية الربحية التي تقوده[40]. إن دلالة ذلك هي أن المنافسة وحدها والخصخصة في صيغة تفريط بلا شروط لا يمكن أن تكون الفاعل الرئيسي في بناء اقتصاد اتصالي متوازن.

ثالثاً: الفضاء المعلوماتي والفجوة الرقمية

إن الفضاء المعلوماتي عبارة عن فيض رقمي من المعلومات، وتعد الشبكة العنكبوتية العالمية تجسيداً حياً له، ومسرحاً يتألف من حزمة معقدة ومتشابكة من التفاعلات الرقمية. إنه عبارة

عن عنقود متراكب من التقنيات المألوفة، وأخرى تمر بمراحل تطويرية متلاحقة، وأخرى لا تزال خيالية، تشترك جميعاً في قدرتها على محاكاة البيئات التي يستطيع الكائن البشري التفاعل والتواصل معها[41]. ومع بداية الألفية الجديدة زالت العديد من الحواجز بين التقنية والوسيلة، غير أن الحواجز والعوائق المعرفية والأبستمولوجية قد احتدمت أكثر فأكثر حاملة ثقافة جديدة وهيكلية جديدة وصناع قرار جدد، يمكن وصفهم بعالم الاتصال، أو الاتصال المعولم، أو عولمة الاتصال. وفي هذا المشهد الاتصالي الافتراضي الجديد – الذي أصبح أحد العوامل الأساسية في نهضة أي اقتصاد وبلوغ أي تنمية – وبالتوازي معه ظهرت علامات عدم تكافؤ بين الأمم والشعوب، كما ساهم مصطلح الفجوة الرقمية بين الدول في تبلور مخاوف من حدة الفوارق في البنى التحتية في قطاع الاتصالات، وفي إشكالية تدفق المعلومات على نحو متوازن بين الشعوب والثقافات[42]. وقد بات في حكم اليقين إن التكنولوجيا كلما ارتقت قدرتها على (الغربلة) الاقتصادية والاجتماعية، وتفاقمت حدة مشاكلها وتأثيراتها في الدول العربية تعقدت البدائل أمام متخذي القرار والمخططين والمنفذين على حد سواء، وتوارت الجوانب التقنية وبرزت أهمية العوامل الاجتماعية والثقافية في تحقيق عملية التنمية التكنولوجية. وإزاء مشكلة بهذا الحجم والتعقد كان لابد أن تتعدد دوافع تضييق الفجوة الرقمية مابين الإسراع في حركة التنمية وتحقيق المساواة والدفاع عن حقوق الإنسان إلى مكافحة الإرهاب وتهيئة مجتمعات الدول النامية ومنها المجتمعات العربية لكي تصبح سوقاً قادرة على استهلاك منتجات اقتصاد المعرفة واستيعاب متغيرات التجارة الالكترونية[43].

والأسئلة التي تبرز هنا هي: ما المقصود بمصطلح الفجوة الرقمية الذي شاع استخدامه في خطاب التنمية المعلوماتية ؟ وما الفرق بين الفضاء التقليدي والفضاء المعلوماتي ؟ وماهو دور الفضاء الرقمي في سياق العولمة ؟ وبمعنى آخر ماهو تأثير الفضاء الرقمي في عملية الاختراق الثقافي المعلوماتي للدول العربية ؟ وما درجة تأثير ذلك في الهوية الوطنية للمجتمعات العربية ؟ هذه الأسئلة هي ماسوف نحاول الإجابة عليها، وإن موضوعاتها بلا شك تمثل تحديات مستحدثة لعملية الإصلاح والتحديث في وحدات النظام العربي وعقبات تعترض سبيلها في الانتقال إلى مجتمع المعرفة.

1- الفضاء التقليدي والفضاء المعلوماتي: يذهب أحد المختصين في تحليل ماهية الفضاء المعلوماتي إلى القول: (إن فكرنا قد تشبع، وتوجهت مفاهيمنا نحو الفضاء الفيزيائي التقليدي فلم نعد نحسن التعامل بمرونة مع سواه، فأضحى فهمنا للعالم الخارجي بجميع مفرداته وتعاملنا اليومي مع الفضاء المكاني، والثقافي، والعلمي يستبطن الأسس النابعة من المكونات الرئيسية للفضاء التقليدي، والذي نستطيع من خلاله تحديد تخوم هويتنا الذاتية، وهوية الذوات التي تقطن حولنا، وهوية

الكائنات المنتشرة هنا وهناك)[44]. وخلال العقدين الماضيين بدأ يبرز أمامنا الفضاء المعلوماتي بوصفه مبدأً جديداً تكمن وراء دلالته ماهية مفردات عوالم الاتصالات الالكترونية، وهوية العقد المعلوماتية، وأصبح نطاقاً حقيقياً تسري في ظله جملة من الأنشطة البشرية، مثل تبادل المعلومات، وإنشاء الكيانات المعلوماتية الرقمية[45]. وعلى هذا وفي معرض توصيف أوجه الاختلاف وتحليلها بين الفضاءات التقليدية والفضاء المعلوماتي، وبحسب " حسن مظفر الرزو" نجد أن الفضاءات التقليدية تنتشر في الفضاءات الطبيعية للأمكنة والمدن والأبنية، وغيرها من الأماكن التي نديم العيش فيها، أما الفضاء المعلوماتي فيتم إنشاؤه داخل البيئات الحاسوبية وشبكات المعلومات بتوظيف البرمجيات التطبيقية. وتنتمي الفضاءات التقليدية إلى نظام الدولة، وتشكل جزءاً لا يتجزأ من الواقع التقليدي، بينما يعد الفضاء المعلوماتي، فضاءً شبكياً لاصلة له بالحدود الجغرافية أو السياسية المألوفة، وتسوده الحركة الدائبة، والفضاءات التقليدية لها وجود مادي وجوهرها مرئي يمكن للحواس أن تلمسه فهي حقيقية، أما الفضاء المعلوماتي، فلا يتميز بوجود مادي ملموس بمعنى أنه غير مادي أي تخيلي، وجوهره افتراضي غير مرئي. والفضاءات التقليدية هي فضاءات ذات صبغة مجتمعية، في حين أن الفضاء المعلوماتي يعكس فضاءات افتراضية ومتشظية[46].

وبصورة عامة هناك ثلاث نقاط جوهرية يختلف فيها الفضاء المعلوماتي عن فضاء الإتصال التقليدي، هي:

أ- غياب الحدود الجغرافية، فلم تعد ثمة حدود سياسية أو إقليمية أو جغرافية.

ب- زوال سلطة عنصر الزمن على عمليات الانتقالات السائدة بين الموارد المعلوماتية والعقد المعلوماتية المرتبطة بها.

ت- غياب السلطة المسؤولة عن مباشرة عملية تنظيم الفضاء المعلوماتي، لان هذا الفضاء لا يعدو كونه مستودعاً يستطيع الجميع أن يودعوا فيه مايشاؤون لعدم وجود سلطة مسؤولة عن هذه البيئة الشبكاتيةأو قيام جهة تمارس عليها فعلاً رقابياً من منطلق ديني أو أخلاقي أو اجتماعي.

2- دور الفضاءات الرقمية في سياق العولمة: يقصد بمصطلح الفجوة الرقمية، تلك الهوة الفاصلة بين الدول المتقدمة والدول النامية في النفاذ إلى مصادر المعلومات والمعرفة والقدرة على استغلالها[47]. ومن منظور التنمية الشاملة تبرز الفجوة الرقمية بحسب " نبيل علي وفادية حجازي"، فجوة مركبة تطفو كما يوضحانها بالمرتسم الوارد في الشكل(1) فوق طبقات متراكمة من فجوات عدم المساواة تصب فيها بصورة أو بأخرى والتي تشمل[48]:

أ. الفجوة العلمية والتكنولوجية. ب. الفجوة التنظيمية والتشريعية. ت. فجوات الفقر: فجوة الدخل، الغذاء، والمأوى، والرعاية الصحية، والتعليم، والعمل. ث. فجوات البنى التحتية بسبب غياب السياسات وعدم توافر شبكات الاتصالات والقصور في تأهيل القوى البشرية.

الشكل 1

واستناداً إلى ما تقدم فإنهما يعدان الفجوة الرقمية (فجوة الفجوات) أو الفجوة الأم التي تحمل في رحمها كل بذور التخلف المجتمعي في الدول العربية وكل ما نجم عن فشل مشاريع إنمائية سابقة، وإن هذه الفجوات إن استمرت الحال على ماهي عليه ستزداد اتساعاً وبمعدلات متصاعدة بفعل المتغير المعلوماتي. والفضاءات الرقمية هي عبارة عن فضاءات اتصال وتواصل، وبصرف النظر عن الهدف الذي يكمن وراء هذه الأماكن والفضاءات، سواء أكانت تهدف إلى ربط المستخدمين مع بعضهم أم ربط المستخدمين بالموارد المعلوماتية، فإن الغاية الجوهرية من إنشاء هذه الفضاءات هي توفير بيئة / وسط لنقل المعلومات. وهناك أكثر من سؤال يطرح نفسه بإلحاح، ذي صلة بالفضاءات الاجتماعية والثقافية التي تتوافر في ظل البيئة المعلوماتية المستحدثة، الأمر الذي يتطلب إدراك أبعاد ثقافة الإنترنت والبعد الحضاري المصاحب لنسيجها الرقمي. إذ ليس ثمة شك حول ما أحدثته تقنية المعلومات من نقلة واسعة في الوسط البيئي التفاعلي بين الإنسان والحاسوب من جهة، وبينه وبين مستخدم آخر يتواصل معه من خلال الفضاء المعلوماتي من جهة أخرى. كذلك فقد ساهمت البيئة المعلوماتية في توافر أرضية خصبة لإنشاء مجموعة من الفضاءات التخيلية التي تجمعنا مع الآخر في أنساق تواصل متنوعة باتت تشكل مورداً جديداً لحوار رقمي بين الحضارات والثقافات. ولا يقتصر دور الفضاء الرقمي على ابتلاع المفاهيم الجغرافية التقليدية بل يمتد ليشمل ظاهرة تغييب الهوية الوطنية[49]. التي تستمد مادتها من مبدأ المصير المشترك على أرض واحدة مع بروز كون رقمي عولمي تغيب عنه آثار الحدود الإقليمية، وتعد ظاهرة تشتت الهوية التي يعاني منها الإنسان المعاصر، سمة جوهرية من سمات العيش في عصر مابعد الحداثة، ويبدو أن الفضاء المعلوماتي سيساهم في تفاقم ظاهرة تشتت الهوية وتمزق الذات، بسبب السمة المفتوحة لهذا الفضاء، وعدم

سيادة أحكام المكان التقليدية على رقعته، بل سحق سمتي الزمان/ المكان داخل حدود العوالم الافتراضية الرقمية[50]. وعلى هذا تعد مسألة الاختراق الثقافي من القضايا الساخنة في الوقت الراهن، بعد أن رفعت راية العولمة على ساحة الحدث الأرضي منذ أكثر من عقد من الزمان، وقد انصبت هذه الظاهرة بمجموعة متباينة من الأنساق المفاهيمية، وشغلت ولا تزال تعد الشاغل الرئيسي لكثير من التيارات السياسية، والثقافية، والدينية، ومؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي. وخلال هذه العملية التي تدار بإتقان يسعى أصحاب هذا التيار (الجهة المختَرِقة) إلى ترسيخ وهم الفردية لدى المستخدم، عبر تعميق الشعور بالخصوصية لديه، ومحاولة إقصائه عن الغير، لكي يعمل بمفرده ويمارس سلسلة عمليات تخريب وتمزيق مستمرة للصلات الثقافية التي كان قد أقامها مع الآخرين في بيئته الاجتماعية، وبهذا النهج يكون الاختراق الثقافي – الرقمي قد ضمن الاجتثاث التدريجي للأطر الاجتماعية، وأواصر الانتماء التي تربط المواطنين بالأمة أو الجماعة التي ينتمون إليها[51]. لاشك أن هذا الأمر يشكل معوقاً مستحدثاً يعوق محاولات كل من الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي في بناء خطط رصينة للإصلاح والتحديث. لذا فإن الحلول الواقعية الناجعة لمواجهة هذا التحدي لايمكن إدراكها وتلمس آلياتها إلا من خلال استنفار العقول والكفاءات وحشد جميع القدرات الوطنية ودفعها للعمل على تقليص الفجوة الرقمية، والحد من آثارها، واستثمار مزايا الفضاء المعلوماتي لتحقيق التنمية السياسية والمحافظة على الهوية الوطنية.

3- الجاهزية الالكترونية للبلدان العربية: يعد كل من عاملي الثقة والمعلوماتية وقدرة المرء على التعامل مع التقنية الرقمية وتسخيرها لتسيير دفة أنشطته على أرض الواقع من الأمور المهمة التي تمهد طريق الوصول إلى مجتمع المعلومات وترسيخ جذوره في تربة الواقع. والإنسان الذي يعد ركيزة جوهرية لإرساءأركان المجتمع التقليدي لن يكون عنصراً فاعلاً في مجتمع المعلوماتية مالم يمتلك مستوى محدداً من المهارات التي تمنحه فرصة ممارسة واجبات الفرد الصالح وفق معايير محددة يتبناها نظام المجتمع الشبكاتي. والأسئلة التي تثار هنا هي: كيف يمكن تحديد مفهوم الجاهزية الالكترونية للبلدان العربية ؟ وماهي مستويات الكيانات المعلوماتية التي تعد مورداً للمعرفة في الفضاء المعلوماتي ؟ وما الذي يتوجب فعله لتعزيز مقومات الجاهزية الالكترونية في الوطن العربي ؟ وما مدى تأثير ذلك في تعزيز مقومات القدرة على مواجهة تداعيات العولمة ؟

لقد ذهب البعض إلى تحديد مفهوم الجاهزية الالكترونية عبر ثلاثة أهداف تصبو معظم الحكومات العربية ومؤسسات المجتمع المدني إلى تحقيقها لضمان انتمائها لمجتمع الفضاء المعلوماتي من خلال ما يأتي:[52]

أ. مقدار ما يمكن تحقيقه عبر المشاركة واستثمار القدرات التي يوفرها الاقتصاد الرقمي العولمي.

ب. طبيعة الشروط المسبقة لبلوغ متطلبات الحكومة الالكترونية، والاقتصاد الرقمي والنمو المؤسساتي الرقمي.

ج. تحديد درجة بلوغ المجتمع أو المنظمات الوطنية (مؤسسات المجتمع المدني) وقدرتها على المساهمة في النسيج الشبكاتي العولمي.

ويمكن للدول العربية بلوغ مستوى مقبول من الجاهزية الالكترونية يؤهلها إلى اللحاق بمجتمع الفضاء المعلوماتي عن طريق تركيز الاهتمام بمحاور جوهرية، اتفق المتخصصون عليها في تقييم تخوم وصول المجتمع إلى مستوى محدد من الجاهزية تستثمر من خلاله القدرات التي يمنحها هذا الفضاء لأبناء مجتمعه الجديد، وتتمثل هذه المحاور بالاتي[53]:

أ. الارتباط المعلوماتي: أي توافر أدوات المعلومات والاتصال ومستوى إتاحتها لاستخدامات أفراد المجتمع.

ب. القيادة الرقمية: أي القدرة على التخطيط والتنسيق، ومستوى استخدامات الحكومة الالكترونية وأنشطتها المختلفة وطبيعة الشراكات القائمة بين الدولة والمجتمع المدني، ومستوى التضمين الرقمي.

ج. أمن المعلومات: أي ترسيخ أمن النظم المعلوماتية الداخلية، والتحالفات والشراكات لضمان بلوغ مستوى أمني مقبول.

ء. الموارد البشرية: أي توظيف أدوات المعلومات والاتصالات للارتقاء بمستوى قدرات المواطنين وتعزيز كفاءاتهم.

هـ. المناخ الرقمي: أي إتاحة الشفافية، وتبني التقنيات الرقمية وتوفير الدعم المالي واللوجستي لذلك.

وبصورة عامة تنقسم الكيانات المعلوماتية التي تعد مورداً للمعرفة في الفضاء المعلوماتي إلى ثلاثة مستويات رئيسية، هي البيانات والمعلومات والمعرفة، وتتميز المعلومات عن بقية الموجودات المادية بخصائص فريدة أحدثت تغييراً حاسماً في طبيعة القوانين التي تحكم بيئتها المعلوماتية، مع ظهور حاجة ماسة إلى إعادة صياغة النسق المعرفي الذي وظفه الإنسان المعاصر منذ مدة طويلة للتعامل مع الواقع التقليدي الذيألِفنا التعامل معه.وقد بدأت مع الألفية الثالثة حركة ناشطة لتوظيف تقنيات المعلومات والاتصالات في الأنشطة المؤسساتية العربية المختلفة، بيد أن عملية التوظيف لم تأخذ بالاعتبار توجيه الأنشطة المؤسساتية وتنظيمها بحيث تتكامل مع برامج مثل الحكومة الالكترونية أو بوابات المعلومات الوطنية.. وان كانت هناك دولاً عربية، قطعتشوطاً جيداً في ترسيخ لبنات مجتمع الفضاء المعلوماتي ضمن حدود أنشطتها الوطنية. فباشرت بالخطوات الأولى نحو إنشاء حكومة الكترونية وحرصت على فتح بوابات معلوماتية كذلك دخول مواطنيها إلى

فضائها المعلوماتي الوطني، وتسيير دفة الكثير من الأنشطة اليومية بمختلف أنواعها، وقد غذت الكثير من الدول العربية الخطى باتجاه توظيف آليات التعليم الالكتروني في مؤسساتها التربوية والجامعية بغرض امتلاك فرص للتأثير في بقع محددة من الفضاء العولمي الجديد.

الخاتمة

لقد اتضح أن العولمة تطالب بالحفاظ على مستويين ثقافيين ورفض مستوى ثالث فهي تؤكد على ثقافة عالمية كما تؤكد على الثقافات المحلية المحدودة والتي عليها أن تتعايش في ظل القيم والثقافة العالمية لكنها ترفض ثقافة الأمة والدولة، الثقافة المستندة إلى الدين والتراث، وهو ما يعني التفكيك الثقافي للعالم لإعادة صياغته. كما إن ثقافة العولمة ليس لديها القدرة على أن تولد لدى الأفراد أحساساً مشتركاً بهوية تاريخية أو مصير مشترك، وينظر إليها على أنها ثقافة لا تحمل ذاكرة جماعية كما إنها تتسم بنزعة توسعية وانها منقطعة عن أي ماضٍ. وقد أتاح التفوق التكنولوجي للغرب، والذي تحقق خلال النصف الثاني من القرن العشرين إمكانية التحكم في صناعة المعلومات والاتصال والهيمنة على السوق العالمية من خلال الشركات العملاقة والمؤسسات والشبكات الدولية المعلوماتية والاتصالية يعززها ويدعم شرعيتها الثلاثي المعروف (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية)، مما أفسح المجال لظهور مابات يعرف (بالعولمة الثقافية). إذ أصبحت الثقافة وسائر مكونات المنظومة الحضارية تمثل الساحة الرئيسية للصراع، حيث تواصل القوى الرئيسية المتحكمة في العولمة محاولاتها الدءوبة من أجل عولمة الثقافة والتعليم والدين وسائر مكونات المنظومة الحضارية التي كانت تحتفظ باستقلال نسبي خارج دوائر السوق العالمية وقيمها. وبينما تمكنت الدول العربية من بناء سيادة للحقل الثقافي الوطني لمدة طويلة تمثل عمر الدولة الوطنية وسيادتها على أرضها ومواطنيها، وظلت الثقافة الوطنية تستمد أسباب سيادتها وتجددها من مصدرين رئيسيين هما الأسرة بوصفها المؤسسة الاجتماعية الأولى التي تنتج الوجدان الأولي، والمدرسة التي تواصل الوظائف التربوية للأسرة في إطار الجماعة الوطنية، فقد أدت التطورات السياسية والاقتصادية والتقنية والإعلامية التي يشهدها العالم المعاصر إلى تراجع أدوار هاتين المؤسستين في عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية، بسبب نشوء مصادر جديدة لإنتاج القيم ونشرها، في مقدمتها الإعلام المرئي وتصاعد أدواره في ظل ثورتي الاتصال والمعلومات وكذلك بسبب قصور السياسات التربوية عن تلبية الحاجات المعرفية والعلمية والتربوية للمواطنين في إطار الجماعة الوطنية).

وإزاء ما تقدم لم يعد الإعلام يمثل السلطة الرابعة أو الخامسة بل أصبح يشغل المجال الثقافي بين الفعل السياسي والثقافي ورد الفعل الجماهيري. وإذا كان المتحكمون في العولمة يسعون

إلى صياغة ثقافة كونية شاملة تغطي مختلف جوانب النشاط الإنساني، مستهدفين خلق الإنسان العالمي المبرمج ذي البعد الواحد المؤمن بإيديولوجية السوق العالمية والمتوحد مع مصالحها ورموزها وشعاراتها، فإن ذلك ما كان ممكناً أن يتحقق إلا بفضل الثلاثي التكنولوجي الصاعد الذي يعمل في تناغم وتكامل غير مسبوق. وبينما تمخض الاندماج بين ثورة المعلومات والتطور النوعي الذي تحقق في مجال تكنولوجيا الاتصال عن العديد من الآثار الايجابية التي تمثلت في زيادة الترابط الإعلامي بين مختلف أنحاء العالم بصورة لم تشهدها البشرية من قبل، وبشر ذلك بظهور أشكال جديدة من التواصل الإعلامي في مجال المشاركة السياسية والعمل الدبلوماسي، بالإضافة إلى دخول قطاعات وشرائح جديدة من البشر في دائرة المشاركة المعرفية، وظهور ما يسمى بديمقراطية الإعلام المرئي والمسموع. فقد ظل التفاوت الهائل بين المتحكمين في العولمة أي في موارد العالم وثرواته وقراراته المصيرية في شمال العالم وبين سكان وأهالي حزام العوز الاقتصادي من أبناء الحضارات القديمة في جنوب العالم. وفي ظل هذه الأوضاع يظهر الوجه المعتم من التقدم التكنولوجي في مجال الاتصال والذي جعل الجوانب المبهرة لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات وآثارها الإيجابية حكراً على شعوب ودول الشمال الصناعي المتقدم. حيث ساعد التقدم العلمي والتكنولوجي على تدعيم الهيمنة الاتصالية لدى الشمال والتي تجسدت أوضح ما تكون في سطوة التدفق الإخباري وتدفق المعلومات من نصف الكرة الشمالي الغني إلى دول الجنوب الفقيرة وفي قلبها الوطن العربي، والتي بلغت نسبتها (مئة مرة) من دول الشمال مقابل (مرة واحدة) من دول الجنوب، فضلاً عن طوفان الأفلام والبرامج والمسلسلات المستوردة والحملات الإعلامية ذات الطابع العالمي التي تتحكم فيها مجموعة الشركات العالمية العملاقة . وتزايدت في الأيام الأخيرة قدرات عملية الاختراق الثقافي بشكل واسع بعد أن ساد استخدام تقنيات المعلومات وأدواتها، ثم اكتملت الدورة بظهور شبكة الانترنت بصورتها التكنو- اجتماعية[54] التي طوت العالم في نسيجها الشبكي فأصبحت وحدات النظام العربي (دوله) مجموعة من العقد المعلوماتية المقيمة في مادة هذا النسيج الرقمي. وبإحكام السيطرة على الإدراك يصبح الطريق ممهداً أمام تعطيل فاعلية العقل وتكييف المنطق والقيم، وتوجيه ملكة الخيال، وتنميط الذوق، وقولبة السلوك، بما يخدم آلة الاقتصاد العولمي التي تريد أن تلتهم جميع مفردات الفضائين الرقمي / المعلوماتي والتقليدي، وتحويلها إلى عنصر من عناصرها.

وإزاء مجمل ما تقدم، هل تعني الوطنية إنكاراً لديناميكية العولمة وآليات حراكها وآثارها في الوطن العربي ؟ لا فذلك معناه إننا ندفن رؤوسنا في الرمال. إذن هل يعني إن اعترافنا بأن العولمة قدر مكتوب هو استسلام وانهزامية ؟ لا.. إنه فقط تسليم بأمر واقع، ومواجهة لحقيقة أو حقائق علمية. إن إنكار العولمة أو التناطح معها بلا وعي هو تخلف في التفكير ونقص في التدبير، وإنكار

للواقع، وموقف سلبي لا يلغي واقعاً ولا يضيف جديداً [55]. وعليه فإن التسليم بالعولمة وادراك آليات حراكها يعد أولى الخطوات للتعامل الإيجابي والعلمي معها، وللتخطيط السليم لمواجهتها، وللعمل الشاق الذي يتعين على الدول العربية ومؤسسات المجتمع المدني فيها أن تقوم به لتعزيز مقومات القدرة على التعامل معها، والتعبئة الوطنية والقومية التي يتعين حشدها لبناء القوى الذاتية، والتسلح بالقدرات والخبرات اللازمة لعصر جديد. وللتعامل مع الواقع الجديد بآليات مناسبة، وبعدة أحسن إعدادها من علم ومعرفة وتكنولوجيا متقدمة، وهي أدوات العصر وأسلحة المستقبل. ولا يبقى إلا أن نصل إلى صيغة توفق بين اعتبارات العولمة ومتطلباتها وتربط الوطن العربي بقافلة الألفية الثالثة ومسيرة الإنسانية المتقدمة، وتحافظ له في الوقت نفسه على المزايا النسبية التي يتمتع بها الشعب العربي المتمثلة في: التماسك الاجتماعي، الانتماء، الهوية، الجذور، روح الأسرة ... وعلى تطلعه إلى آفاق رحبة وليس إلى مجرد حدود، والى تقدم علمي بضوابط أخلاقية وانسانية وارتباطٍ بالوطن بقيمه الايجابية وتراثه العريق. وليس هناك من سبيل إلا في تحقيق تنمية سياسية للمجتمع المدني والسير في طريق الإصلاح بالتعاون بين المؤسسات السياسية الحاكمة في الدول العربية ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة فيها، والعمل على صياغة عقل الأمة وإعداد الأجيال الجديدة لإدراك مجتمع المعرفة والمعلوماتية ولصيانة القيم والمصالح المشروعة للوطن العربي.

الهوامش

(1) فاطمة القليني، محمد شومان، الدعاية والإعلان بعد 11 سبتمبر، (القاهرة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2006)، ص192.

(2) حسين كامل بهاء الدين، الوطنية في عالم بلا هوية: تحديات العولمة، (القاهرة، دار المعارف، 2000)، ص7.

(3) مسعود موسى الربضي، أثر العولمة في المواطنة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، (الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صيف 2008)، ص113.

(4) ينظر: محمد شطاح، الإعلام التلفزيوني: نشرات الأخبار – المحتوى والجمهور، (القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2007، ص19؛ ثامر كامل محمد ، تكنولوجيا المعلومات والدولة الوطنية، مجلة شؤون الأوسط، العدد100، (بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2000)، ص36؛

Simon Bains, Electronic News:Past Present and Future .
In: http:// Miranda. Emeraldinsight. Com. In (8-3-2006).

(5) Roger Carter , Information Technology, (London: Biddles Ltd, Gaildford and King's Lynn, 1991), P.162-164.

(6)Geoffrey Reeves, Communication and the Third World, (London : Routledge, 1993) , P.1-2.

(7) فاطمة القليني، ومحمد شومان، مصدر سبق ذكره، ص196–197.

(8) ثامر كامل محمد، الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 127، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص61.

(9) عمر الجويلي، العلاقات الدولية في عصر العولمة، مجلة السياسة الدولية، العدد 123، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،1997)، ص19.

(10) ينظر: حسن مظفر الرزو، الفضاء المعلوماتي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص251-252.

(11) ينظر: حسين كامل بهاء الدين، مصدر سبق ذكره، ص59.

(12) حسن مظفر الرزو، مصدر سبق ذكره ، ص254.

(13) الصادق رابح، الإعلام والتكنولوجيا الحديثة، (العين، دار الكتاب الجامعي، 2004) ، ص11.

(14) محمد علي حوات، قراءة في الخطاب الإعلامي والسياسي المعاصر، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 2005)، ص22.

(15) جمال الزرن، تساؤلات عن الإعلام الجديد والانترنت، في أسامة الخولي (محرراً) وآخرون، العرب وثورة المعلومات، سلسلة كتب المستقبل العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص112.

(16) كريس باركر، التلفزيون والعولمة والهويات الثقافية، ترجمة علا أحمد إصلاح،(القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2006)، ص65.

(17) ينظر: عاطف عدلي العبد، نهى عاطف العبد، الإعلام التنموي والتغيير الاجتماعي: الأسس النظرية والنماذج التطبيقية، (القاهرة، دار الفكر العربي، 2007)، ص86.

(18) الصادق رابح، مصدر سبق ذكره، ص153.

(19) عبد الباسط سلمان، عولمة القنوات الفضائية، (القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2005)، ص7.

(20) هناء السيد، الفضائيات وقادة الرأي: دراسة أثرها على السلوك الاتصالي، (القاهرة، العربية للنشر والتوزيع، 2005)، ص 3-7.

(21) محمد علي حوات، مصدر سبق ذكره، ص56.

(22) هناء السيد، مصدر سبق ذكره، ص53.

(23) عاطف عدلي العبد ، نهى عاطف العبد، مصدر سبق ذكره، ص88.

(24) عواطف عبد الرحمن، الإعلام والعولمة البديلة، ط1، (القاهرة، العربية للنشر والتوزيع، 2006)، ص128.

(25)Arther Asa Berger, Media And Communication on Reserch Methods: An Introducton To Qualitative and Quantitative Approaches, (London: Sage Publications, 2004), p.p. 173-174.

(26) فاطمة القليني، محمد شومان، مصدر سبق ذكره، ص195.

وكذلك: Roger D. Wimmer and Joseph R. Dominik, Mass Media Reserch: An In Introduction, Seventh Edition. (USA: Thomson Wadsworth, 2003), p. 140.

(27) صباح ياسين، الإعلام: النسق القيمي وهيمنة القوة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص77.

(28) عاطف عدلي العبد، نهى عاطف العبد، الرأي العام والفضائيات: دراسة في ترتيب الأولويات، (القاهرة، دار الفكر العربي، 2007)، ص76.

(29) لمزيد من التفصيل ينظر:عواطف عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص45-48؛ عبد القادر رزيق المخادمي، النظام العالمي الجديد للإعلام، (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006)، ص63-76؛ رضا عبد الواجد أمين، الإعلام والعولمة، (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007)، ص105-106؛ محمد علي حوات، مصدر سبق ذكره،

ص22، 56 ، 62–63؛ هناء السيد، مصدر سبق ذكره، ص3–8 ، 38–39 ، 41؛ فاطمة القليني، محمد شومان، مصدر سبق ذكره، ص193–195.

(30) حسن مظفر الرزو، الفضاء المعلوماتي، مصدر سبق ذكره، ص250.

(31) جمال الزرن، تدويل الإعلام العربي: الوعاء ووعي الهوية، (دمشق، صفحات للدراسات والنشر، 2007)، ص52–53.

(*) التقرير الذي صدر في آب/ أغسطس 2003 عن برنامج الأمم المتحدة للإنماء بعنوان (التنمية الإنسانية العربية للعام 2003) كان يحمل عنواناً فرعياً هو (نحو إقامة مجتمع المعرفة).

(**) ميزة تقريرا التنمية الإنسانية العربية (Arab Human Development) لعام 2002 وعام 2003 أنهما اعتمدا في صياغة مشروع إصلاح الشرق الأوسط الكبير لمجموعة الدول الثماني، فهما ليس دعاية إعلامية في شكل حملة علاقات علمة أمريكية بل وثيقة مركزية لبرنامج سياسي واقتصادي محكم تديره أجهزة متخصصة اعتماداً على إمكانيات ليست بالهينة، ذات مرجعية فكرية، وسوف تكون له في المستقبل تأثيرات سياسية وثقافية واجتماعية في الوطن العربي، وقد نص مشروع الإصلاح في إحدى فقراته (يمثل تقريرا التنمية البشرية العربية عامي 2002–2003 نداءات مقنعة وملحة للتحرك في الشرق الأوسط الكبير... ويمكن لمجموعة الثماني أن تتفق على أولويات مشتركة للإصلاح تعالج النواقص التي حددها تقريرا التنمية البشرية العربية عبر: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، وبناء مجتمع معرفي وتوسيع (الفرص الاقتصادية). لمزيد من التفصيل ينظر: جلال أمين، خرافة التقدم والتخلف: العرب والحضارة الغربية في مستهل القرن الواحد والعشرين، ط 2 ، (القاهرة، دار الشروق، 2007)، ص33–47.

(32) جمال الزرن، المصدر السابق، ص79.

(33) المصدر نفسه، ص139.

(34) المصدر نفسه، ص72.

(35) المصدر نفسه، ص77–78.

(36) جلال أمين، خرافة التقدم والتخلف ، مصدر سبق ذكره، ص163–164.

(37) المصدر نفسه، ص166–167.

(38) صلاح الدين حافظ، تزييف الوعي: أسلحة التضليل الشامل، (القاهرة، إصدارات سطور، 2004)، ص108، 353.

(39) جمال الزرن، تدويل الإعلام العربي، مصدر سبق ذكره، ص86.

(40) المصدر نفسه، ص139.

(41) حسن مظفر الرزو، مصدر سبق ذكره، ص81.

(42) جمال الزرن، المصدر السابق، ص134.

(43) نبيل علي، فادية حجازي، الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 318، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2005)، ص12.

(44) حسن مظفر الرزو، المصدر السابق، ص87.

(45) المصدر نفسه، ص85 ، 88.

(46) المصدر نفسه، ص89.

(47) نبيل علي، فادية حجازي، مصدر سبق ذكره، ص7.

(48) المصدر نفسه، ص13.

(49) حسن حمدان العلكيم، التحديات التي تواجه الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين: دراسة استشرافية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، مصدر سبق ذكره، ص82– 84.

(50) حسن مظفر الرزو، المصدر السابق، ص109–112.

(51) المصدر نفسه، ص239 –240.

(52) المصدر نفسه، ص322.

(53) المصدر نفسه، ص322–323.

(54) لمزيد من التفصيل، ينظر: علي محمد رحومة، الإنترنت والمنظومة التكنو- اجتماعية: بحث تحليلي في الآلية التقنية للإنترنت ونمذجة منظومتها الاجتماعية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

(55) حسين كامل بها الدين، مصدر سبق ذكره، ص102.